كلمة الأمين العام للرئاسة الفلسطينية، الطيب عبد الرحيم، أمام "المؤتمر الوطني الخامس لمواجهة الاستيطان" يدعو فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب، إيهود باراك، إلى التخلي عن لاءاته*

رام الله، ١٩٩٩/٥/٣٠

.....

ونقل السيد الطيب عبد الرحيم، أمين عام الرئاسة، في كلتمه نيابة عن السيد الرئيس، تحيات سيادته للمؤتمرين، مشدداً على ضرورة تعزيز التصدي الشعبي والوطني الشامل لهذه الاعتداءات الاستيطانية الخطيرة.

ودعا السيد عبد الرحيم، جماهير شعبنا إلى ترجمة الغضب إلى مواجهة توقف الاستيطان الذي يهدد وجودنا، ويرمي إلى اقتلاع جذورنا وطمس هويتنا التاريخية والحضارية والإسلامية.

وطالب أمين عام الرئاسة، رئيس الحكومة الإسرائيلية المنتخب، إيهود باراك، والحكومة الإسرائيلية القادمة، بالتنفيذ الدقيق والأمين للاتفاقات الموقعة، وكذلك وقف الاستيطان فوراً.

وقال أمين عام الرئاسة: إن رئيس الوزراء المنتخب إيهود باراك، مدعو أيضاً للخروج عن صمته، واتخاذ الخطوات التي تمنع حكومة نتنياهو من الاستمرار في اتخاذ قرارات تدمر عملية السلام، وتهدد بتدهور الوضع، وأن ما يتم على الأرض من إجراءات استيطانية كما قلنا، هو محاولة لتدمير عملية السلام، وفرض إجراءات أحادية الجانب على الأرض، مما يشكل عقبة في طريق كل الشعوب، للعيش بأمان واستقلال واستقرار.

وعليه فإننا ندعو السيد باراك إلى التخلي عن لاءاته، التي من شأنها الإضرار بمفاوضات الوضع النهائي، ولا تدعو بأي حال من الأحوال إلى التفاؤل، آملين أن يبدأ عهده الجديد، وهو يأخذ بالحسبان أن السلام هو مصلحة إسرائيلية، مثلما هو مصلحة فلسطينية وعربية وعالمية، فإن الذهاب إليه بعزيمة وإرادة صادقة يجعل جميع أطراف العملية السلمية تخرج رابحة، ويطوي صفحة دموية من الصراع والقتال المرير، ويمهد السبيل للتعايش البناء والمثمر بين الشعبين وفي إطار من الثقة والاحترام المتبادل.

وقال مخاطباً الحضور: لستم بحاجة إلى من يذكركم بالسلسلة الطويلة والقرارات الصادرة عن "الجمعية العامة للأمم المتحدة"، و"مجلس الأمن"، والتي تدين سياسة الاقتلاع والتدمير والتهجير التي دأبت إسرائيل على مواصلتها منذ قيامها وحتى اليوم، حيث تضاعفت وتسارعت وتيرتها خلال الأعوام الماضية، والتي قضاها نتنياهو رئيساً لحكومة إسرائيل.

---

* **المصدر:** وفا (الإلكترونية)، ١٩٩٩/٥/٣٠.

وأوضح، أن هذه الحكومة سعت بكل ما يتوفر لديها من وسائل وإمكانيات، لتشجيع المستوطنين والمتطرفين، وأدارت ظهرها لكافة الاتفاقات المبرمة والاستحقاقات العالقة.

وذكر أمين عام الرئاسة، بقرار "الجمعية العامة للأمم المتحدة"، الذي صدر في ١٩٩٧/٤/٢٥، والذي دان سياسة إسرائيل الاستيطانية، وسائر أعمالها غير القانونية في القدس الشريف وجميع الأراضي المحتلة، مشيراً إلى أنها خير دليل على عدم مبالاتها بالقانون الدولي والشرعية الدولية وقراراتها، فضلا عن أن "الجمعية العامة" جددت في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المشار إليها، تأكيد مسؤولية "الأمم المتحدة" تجاه القضية الفلسطينية، إلى أن يتم حلها من جميع جوانبها، مؤكدة من جديد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ودعت في قرارها إلى وقف جميع أشكال المساعدة والدعم المقدمة إلى الأنشطة غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية.

وقال أمين عام الرئاسة: إن إنعقاد مؤتمرنا الوطني هذا، يأتي لمواجهة الاستيطان، في وقت تضاعفت فيه هذه الهجمة الاستيطانية الرامية إلى تهويد القدس الشريف، وعزل مدينة بيت لحم، خاصة الهجمة الشرسة من قبل المستوطنين والقوى المتطرفة في جبل أبو غنيم ورأس العامود و"بيت الشرق"، وأن القرار الذي اتخذ لتوسيع مستوطنة "معاليه أدوميم" غرباً، وربطها بالقدس الشريف، لتطويق القدس الشريف وعزلها نهائياً عن باقي الأراضي والمدن الفلسطينية، لهو حلقة جديدة ضمن مسلسل الإجراءات والممارسات الإسرائيلية الرامية لتهويد مدينة القدس الشريف، وعزلها عن محيطها العربي – الفلسطيني، وتمزيق التواصل الجغرافي في الأراضي الفلسطينية.

ونبه، إلى أن استمرار هذه الهجمة الاستيطانية في القدس الشريف والخليل، وخاصة في تل الرميدة، وفي منطقة سلفيت وجنين وطولكرم وقلقيلية وبيت لحم، وبناء آلاف الوحدات السكنية للمستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عامة، يستهدف سرقة الأراضي الفلسطينية، وقطع الطريق على شعبنا في كفاحه المرير لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وأكد أمين عام الرئاسة، على ضرورة ترجمة الغضب الجماهيري إلى مواجهة توقف الاستيطان، الذي يهدد هويتنا، ويهدم عملية السلام.

وأضاف، أن ما خلفته حكومة نتنياهو وراءها من مشاريع استيطانية جديدة، يهدف إلى خلق إجواء من التوتر، وضرب كل جهد وسعي مخلص، لاستئناف عملية السلام في هذه الفترة الانتقالية، التي يقوم بها رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب، بمشاورات لتشكيل حكومته، والذي يرى الكثير من المحللين بأن انتخابه جاء انحيازاً من المجتمع الإسرائيلي للسلام، والمضي قدماً في تنفيذ الاتفاقات المبرمة واستحقاقاتها العالقة التي عطلتها الحكومة اليمينية على مدار ثلاث

سنوات متواصلة، ولم تتوقف عن المضي قدماً في سياستها الاستيطانية اللامبالية بالمجتمع الدولي، وضاربة عرض الحائط بكافة قرارات "الأمم المتحدة"، وبشرعية حقوق الإنسان، وها هي تقوم بعمليات التجريف في رأس العامود، وشرق القدس الشريف، كل ذلك من أجل إحكام سيطرتها على القدس الشريف وعزلها، مستبقة بذلك مفاوضات الوضع النهائي، ومحاولة رسم خريطة تتوافق مع أطماعها الاستيطانية، وتهدف إلى فرض الأمر الواقع على شعبنا وأرضنا.

وذكر أمين عام الرئاسة، بأن لا سلام مع الاستيطان، وأن السلام والاستيطان نقيضان لا يلتقيان، "ونؤكد كما نؤكد مراراً وتكراراً، أن السلام هو خيارنا الاستراتيجي الثابت الذي لا رجعة عنه، ولكننا لن نقبل إلا بالسلام العادل والشامل، الذي يعيد لشعبنا كافة حقوقه وأرضه المحتلة غير منقوصة، وأن نتنياهو الذي عمل خلال الثلاث سنوات الماضية التي قضاها على رأس السلطة في إسرائيل، بإرادة وتصميم على قتل عملية السلام، ها هو يطلق آخر ما في جعبته من خطب وأحاديث لتقويضها، والمس جوهرياً بها، بل ونسف المبدأ الذي قامت على أساسه، وهو مبدأ الأرض مقابل السلام".

وقال السيد عبد الرحيم: إن عملية السلام لن تخرج من جمودها ومأزقها الذي آلت إليه، إلا بالتنفيذ الدقيق والأمين للاتفاقات المبرمة، واستحقاقاتها العالقة، خاصة مذكرة "واي ريفر"، التي وقعتها الحكومة اليمينية السابقة، وحظيت بدعم من اليسار الإسرائيلي في التصويت عليها في الكنيست الإسرائيلية.

وشدد في الوقت نفسه، على ضرورة قيام هذه الحكومة بوقف الاستيطان فوراً وبكافة صوره وأشكاله، وعمليات المصادرة وهدم البيوت، وأن تطلق سراح إخواننا الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، والسماح بالبدء في بناء الميناء وتشغيل المطار تشغيلاً كاملاً، وفتح الممرات الآمنة، كل ذلك من شأنه أن يعزز الثقة، ويمهد السبيل للتوصل إلى اتفاق حول قضايا الوضع النهائي، والذي يتوقف على إيجاد حلول عادلة ومقبولة لها يتوقف على ذلك مصير ومستقبل عملية السلام برمتها في منطقة الشرق الأوسط.

وتابع السيد عبد الرحيم، إن الواجب والمصلحة الوطنية العليا لشعبنا، تقتضي منا التحرك وبزخم جماهيري وشعبي منظم ومحسوب، مستخدمين كل الوسائل الممكنة والمتاحة، ومستنفرين كل طاقاتنا لوقف هذه الهجمة الاستيطانية الشرسة على أرضنا، حيث أن استمرار الاستيطان وبقاء المستوطنات، يخلق العداء بين الشعبين، وينسف كل جهود السلام المبذولة، ويعود بالمنطقة إلى دائرة العنف والصراع.

وحيا أمين عام الرئاسة، الجهود التي تقوم بها حركة "السلام الآن"، والممثلة بيننا، وبمشاركتها في المؤتمر جنباً إلى جنب معنا في التصدي للاستيطان، داعياً المجتمع الإسرائيلي

كله، بعد أن أبدى في الانتخابات الأخيرة، تمسكه بالسلام بوضوح إلى التصدي أيضاً لكل محاولات تدمير الأمن والاستقرار في المنطقة، والتصدي لاستمرار عملية الاستيطان.

وأشار، إلى أن فلسطين، شعباً وقيادة، لن تقبل بأقل من حقوقنا الوطنية غير القابلة للتصرف، وإعادة أراضينا المحتلة، وانسحاب الاحتلال إلى حدود ما قبل الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وتطبيق قراري "مجلس الأمن": ٢٤٢ و٣٣٨، وكافة قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بفلسطين عامة، والقدس الشريف واللاجئين خاصة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/